

مؤشرات الحكم الراشد وعلاقتها بالتنمية المحلية

Indicators of good governance and their relationship
to local development

♦ بنة الطيب

جامعة تيسمسيلت / الجزائر

Tayebbetta38@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/05/15

تاريخ الإرسال: 2024/03/27

الملخص:

شغلت مسألة التنمية وسبل الوصول إليها اهتمام الدارسين المتخصصين منذ سنوات عديدة ومن محفزات ذلك فشل سياسات الدول في تحقيق ذلك وتراجع ما يسمى بالدولة المتدخلة والدولة الحارسة في القيام بأدوارها والوفاء بالتزاماتها المنوطة بها، وعليه اتجه التفكير لدى صناع القرار نحو الاهتمام بالحكم المحلي وذلك بالعمل على تنمية قدراته في إدارة الشأن العام بما يعني تقوية العلاقة التي تربط الحكم الراشد كآلية تسييرية جديدة بالتنمية المحلية كمقصد تطمح إليه الدولة الحديثة. والمقالة التالية تعالج إشكالية العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين.

الكلمات المفتاحية: الحكم – الحكم الراشد – المؤشرات – التنمية – التنمية المحلية.

Abstract:

The issue of development and ways to reach it have occupied the attention of specialized scholars for many years, and one of the catalysts for this is the failure of state policies to achieve this and the decline of the so-called intervening state and the guardian state in carrying out their roles and fulfilling their obligations. Accordingly, the thinking of decision makers turned towards paying attention to local government by working to develop His capabilities in managing public affairs, which means strengthening the relationship that links good governance as a new management mechanism to local development as a goal to which the modern state aspires. The following article addresses the problem of the relationship between these two variables.

مؤشرات الحكم الرشيد وعلاقتها بالتنمية المحلية

Keywords: Governance - good governance - indicators - development - local development.

مقدمة:

عرف العالم منذ عقود خلت تراجع أدوار الدولة من الدولة المتدخلة إلى الدولة الحارسة بالنظر لفشل السياسة الرسمية المركزية في تحقيق أهداف التنمية الموعودة بكافة أبعادها ومستوياتها، وهذا ما أجبر الحكومات على إتباع نهج اللامركزية كأسلوب من شأنه تقوية مؤهلات الإدارة المحلية في تسيير الشؤون العامة كون هذه الأخيرة منبثقة عن الشعب مباشرة وعلى علم ودراية كافية بانشغالات واحتياجات مواطنيها مع امتلاكها القدرة على اقتراح الحلول الناجعة لمختلف الأزمات المطروحة. وعلى هذا الأساس تبدو وبشكل جلي قوة العلاقة الرابطة بين الحكم الرشيد كأسلوب جديد في إدارة الشأن العام والتنمية المحلية كهدف وطموح تسعى لتحقيقه نظم الحكم في الدول المعاصرة. ومنه تنطلق هذه الدراسة من طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما طبيعة العلاقة القائمة بين الحكم الرشيد والتنمية المحلية؟

وللإجابة عن هذه التساؤل ارتأى الباحث تقسيم موضوع المداخلة إلى:

- 1- تعريف الحكم الرشيد.
- 2- مؤشرات.
- 3- تعريف التنمية المحلية.
- 4- مقوماتها
- 5- علاقة الحكم الرشيد بالتنمية المحلية.

استنتاجات

1- تعريف الحكم الرشيد:

من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور مفهوم الحكم الرشيد هو ارتباطها بمعطى مهم يتمثل في كيفية الاستفادة من الموارد العامة. وذلك أنه لوحظ منذ ستينيات إلى أواخر ثمانينيات القرن الماضي أن تحقيق التنمية يتصل بشكل مباشر بتحقيق ما يعرف بالحكم الرشيد. إذ أن العديد من الجهود المبذولة في مسار التنمية ضاعت بسبب سوء السياسات التي رسمت لهذا الغرض. وضاعت معها الكثير من الموارد بسبب استفحال ظاهرة الفساد، وهذا ما تسبب في حرمان الدول النامية من اغتنام فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية

بنة الطيب

والسياسية. وعليه فإرساء قاعدة متينة للحكم الرشيد مرتبط بشكل رئيسي باستخدام رشيد للموارد المتاحة مع استغلال أمثل للعائد منها.¹

وقد أضحي مصطلح الحكم الرشيد ذائع الصيت وكثير الاستعمال والتوظيف من قبل خبراء الإدارة خاصة من قبل المنظمات الدولية كالية للسير في طريق التنمية بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها وفي مختلف القطاعات الحكومية والمجتمعية، ونظرا لتعدد أبعاد هذا المصطلح وجد المتخصصون والمهتمون صعوبة في الخروج بتعريف واحد وهذا ما يفسر الاختلاف في تحديد مفهوم الحكم الرشيد.²

ومن الواجب التنبيه إلى أنه ينبغي التمييز بين مصطلحي: أسلوب الحكم والحكم الرشيد، فأسلوب الحكم يقصد به رزمة من القواعد والمؤسسات والعمليات تعتمد السلطة في حكمها لشؤون الدولة، بما يعني أنها تتصل مباشرة بالسياسة في معناها الشمولي، في حين أن الحكم الرشيد يتصل بدراسة العناصر التي تجعل تلك الآليات والقواعد المؤسسية ذات فاعلية، والتي من أمثلتها: حكم القانون، رشادة عملية صنع القرار، الشفافية، المساواة، المشاركة، التمكين، حقوق الإنسان.³

وبحسب المعهد الدولي للعلوم الإدارية فإن الحكم يقصد به تلك العملية التي بموجبها يتجه أعضاء المجتمع نحو ممارسة السلطة والحكم، وكذا قدرة التأثير السياسي على السياسات والقرارات التي تهم الحياة العامة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.⁴

وهناك من يستخدم الحكم الرشيد بلفظ الحكم الصالح الذي يقصد به العملية التي تدار من خلالها المؤسسات والأعمال العامة والخاصة لضمان حقوق الإنسان، ويشترط في هذه العملية خلوها من الفساد في ظل سيادة القانون. والحكم الصالح هو مجموع الآليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون سواء كانوا أفرادا أو مجموعات عن مصالحهم، وكذا ممارسة حقوقهم القانونية، فضلا عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه الدولة وكذا الفصل في النزاعات التي تحدث فيما بينهم والدولة.⁵

والحكم الرشيد يركز بالأساس على فكرة الانتقال بالإدارة الحكومية من حالتها التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعلا بين أركان الحكم الرشيد وعناصره المتشكلة أساسا من الإدارة الحكومية للقطاع العام، وإدارة القطاع الخاص بفاعلياته المختلفة، وإدارة مؤسسات المجتمع المدني العديدة في المجتمع. وبحسب الباحثة مياسة أودية فإن أفضل

¹ سامح فوزي، الحكم الرشيد (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2007)، ص.34

² خيرة بن عبد العزيز، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الرشيد: أنموذج المنطقة العربية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006-2007)، ص.31

³ نبيل البالي، الحكم الرشيد: الأبعاد والمعايير والمتطلبات (اسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2018)، ص.1

⁴ رضوان بروسي، الديمقراطية والحكم الرشيد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2008/2009)، ص.133

⁵ أيمن طه حسن أحمد، المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري (جامعة النجاح الوطنية فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2008)، ص.17

مؤشرات الحكم الراشد وعلاقتها بالتنمية المحلية

مداخل تفعيل الحكم الراشد هو الانتقال من الوضع المركزي إلى الوضع اللامركزي، باعتبار أن المجتمع المحلي هو الأدرى بحاجاته.¹

2- تعريف التنمية المحلية:

ينظر إلى التنمية على أنها عملية مجتمعية تراكمية تكاملية تتم في إطار نسيج من الروابط، حيث تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد، وهذا بفعل تفاعل متبادل ومستمر بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، ويعد الإنسان الهدف النهائي لعملية التنمية ووسيلتها الرئيسية في الوقت نفسه. وتنبغي الإشارة إلى أن المحصلة النهائية لهذه العملية ليست مجرد حاصل جمع التغيرات التي تطرأ على العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية، بل هي حصيلة مجمل التفاعلات البيئية، والتي تشكل كلا منها متغيرا مستقلا وتابعا في الوقت ذاته.²

ومما يلفت انتباه الباحثين أن إحراز تقدم في أي من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سوف يفرز بلا شك فرص التقدم في بقية المجالات، كما يفرز فرص تحقيق آفاق أرحب ومستويات أفضل للحياة. ويوفر بذلك فرصا لتحسين مستوى معيشة البشر، في حين أن التقدم في المجالات الإدارية فإنه يعد وسيلة لا غاية لدفع عجلة التقدم في بقية المجالات الأخرى. وبشكل عام فلا بد من التنويه بأهمية تكامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية بغرض ضمان أفضل منتج ممكن من عملية التنمية في ضوء الموارد المتاحة للمجتمع.³

وينظر إلى التنمية أيضا على أنها عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية يسعى أصحابها من خلالها إلى إحراز تقدم مستمر في حياة الأفراد بغرض تمكينهم من قدر معتبر من الرفاهية، وهذا من خلال مساهمة أفراد المجتمع جميعهم وعلى أساس التوزيع العادل لعائدات التنمية.⁴

والتنمية المحلية هي عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل بحيث تمنح الأولوية لحاجات المجتمع المحلي وترتكز على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية، والغرض من هذه العملية برمتها هو الرفع من مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركة.⁵

¹ مياسة أودية، الفعالية الإدارية كآلية لترسيخ الحكم الراشد المحلي (جامعة الوادي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع.16، جوان 2017)، ص.420-421

² محمد توفيق صادق، التنمية في دول مجلس التعاون (الكويت: عالم المعرفة، جويلية 1986)، ص.45

³ المكان نفسه.

⁴ كمال شريط وسفيان خلوفي، مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة (جامعة تبسة: مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، ع.2، ديسمبر 2018)، ص.272

⁵ عبد الرزاق بوعمطة وعيسى بوقرة، الحكم المحلي الرشيد ودوره في تحقيق التنمية المحلية- حالة الجزائر (جامعة الجزائر 3، مجلة الميادين الاقتصادية، م.1، ع.1، 2018)، ص.49

3- مقومات التنمية المحلية:

تنبغي الإشارة ابتداء إلى أن تحقيق أي دولة لدرجة من التقدم والنمو لا بد وأن يكون مشروطا بحسن توظيفها لمواردها المحلية، وأهم مورد مستهدف بالاستغلال هو العنصر- البشري الذي كلما زادت كفاءته ارتفع منسوب التنمية والعكس صحيح. ومع ذلك هناك عدد من المقومات التي تشترك مجتمعة في تحقيق التنمية على المستوى المحلي نذكر منها:

دعم المشاركة الشعبية وترسيخها: وتعني العناية بجهود الأفراد الرامية لتحسين مستواهم المعيشي- والحياقي من خلال اعتماد آلية موحدة للمشاركة الشعبية في عملية التنمية على مستوى مختلف الجماعات الإقليمية على غرار المجالس المحلية المنتخبة، وكذا تشجيع المبادرات الشعبية التي تتجه نحو المساهمة في التكاليف الاستثمارية للمشروعات، فضلا عن تشجيع مؤسسات المجتمع الأهلي لا سيما في دعم وانجاح مشاريع الخدمة العامة. بالإضافة إلى العناية بتدريب قيادات محلية بغرض الرفع من قدراتها وتأهيلها للإسهام في مختلف مستويات المشاركة الشعبية.¹

4- مؤشرات الحكم الراشد:

وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة معايير ومؤشرات الحكم الراشد التي وصلت إلى حد التسعة، وهي: حكم القانون، الشفافية، المسؤولية، بناء التوافق، المساواة، الفعالية والكفاءة، الرؤية الاستراتيجية، حق المشاركة والتصويت والانتخاب. وهذا شرح موجز لكل منها:

- 1- حكم القانون: وفيه ينبغي أن تنسم الأطر القانونية بالعدالة مع ضرورة تطبيقها بحيادية، وبخاصة فيما يتصل بالقوانين الحامية لحقوق الإنسان.
- 2- الشفافية: تتمثل في ضمان التدفق الحر للمعلومات، مع ضرورة افتتاح المؤسسات والعمليات المجتمعية أمام المهتمين بها، فضلا عن توفر المعلومات الكافية لتفهمها ومراقبتها.²
- 3- المشاركة: وتعني تمكين جميع أفراد المجتمع من حق المشاركة في اتخاذ القرار، سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية ممثلة لمصالحهم، ولا يمكن ممارسة هذا الحق من دون تمتع بحرية التجمع وحرية التعبير وغيرها.

- 4- الفعالية والكفاءة: نعني بها السعي إلى بذل الجهد لضمان تجسيد أمثل للمشاريع في أسرع زمن وبتكاليف أقل، بهدف التعاطي مع احتياجات المواطنين وتطلعاتهم من خلال إدارة عقلانية ورشيدة للمورد.

¹ هادية بن مهدي، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، دكتوراه الطور الثالث في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة 1، 2021/2020، ص. 43.

² فاطمة أحموم، مؤشرات قياس الحكم الراشد حالة الجزائر (مجلة الحكمة للاقتصاديات، المجلد 5، العدد 11، ماي 2018)، ص. 230.

مؤشرات الحكم الراشد وعلاقتها بالتنمية المحلية

وتتأسس الفعالية والكفاءة على عدد من المعطيات منها: كفاءة الموظفين، استقلالية الوظيفة العمومية، الضغط السياسي، مصداقية الحكومة، إدراك المواطن لنوعية الخدمة العمومية.

5- المحاسبة والمساءلة: تعني تحمل مسؤولية اتخاذ القرار وما يترتب عنها من نتائج، وكذا توفير الفرص لاستجواب المسؤولين عن تصرفاتهم. وللمساءلة صور متعددة، منها قد تكون مجرد نقاش واستفسار عن حيثيات اتخاذ قرار معين أفضى إلى نتيجة ما، وقد تأخذ أشكالا جزائية وقانونية.¹

ولمؤشر المساءلة العامة أربعة مجالات تتمثل في: درجة افتتاح المؤسسات السياسية في البلد، ودرجة المشاركة السياسية ونوعيتها، ودرجة الشفافية ومدى القبول الذي تحظى به الحكومة لدى الشعب، ودرجة المساءلة السياسية.²

6- الرؤية الاستراتيجية: وبها يمتلك القادة والجمهور منظورا واسعا للحكم الرشيد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها، مع ضرورة فهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور.³

7- المساواة: يقصد بها خضوع كل أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحكم الراشد، كونهم متساوون في الحقوق والحريات والكرامة.

8- العدل: يعني العدل الاجتماعي بحيث يتوفر لجميع أفراد المجتمع الفرصة لتحسين ظروفهم الاجتماعية والمضي قدما نحو ضبط أوضاع الفئات الهشة وتأمين وضعهم الاجتماعي والعمل على تلبية حاجاتهم الضرورية.⁴

9- اللامركزية: ويقصد بها أن شعور الفرد بأنه صاحب القرار وقادرا على الاعتماد على نفسه بغرض تحقيق ذاته وفي الوقت نفسه شعوره بأنه تحت المراقبة الشعبية لا يتحقق إلا بتطبيق مبدأ توزيع السلطات على المواطنين بعد الأخذ بالحسبان الخارطة الجغرافية للبلد بهدف إدارة أحوالها والعناية بحقوق المواطنين داخلها والعمل على هذا النحو يعد مؤشرا حيويا لتجسيد مضمون الحكم الراشد.⁵

4- علاقة الحكم الراشد بالتنمية المحلية:

من المهم ابتداء الإشارة إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق كوفي عنان أكد أن السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية لا يمكنها فرض حالة الحكم الراشد على الواقع بالقوة، ولكنه بخلاف ذلك فهو محصلة لجملة من الشروط والمقدمات، إذ بدون دولة القانون والإدارة الواضحة التي يمكن التنبؤ بسياساتها والسلطة

¹ كمال شريط وسفيان خلوفي، مرجع سابق، ص. 285-286

² نبيل البايلى، مرجع سابق، ص. 4

³ المرجع نفسه، ص. 3

⁴ لخضر راجحي وعبد المجيد بن يكن، الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر (جامعة الوادي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع. 17، جانفي 2018)، ص. 498

⁵ المرجع نفسه، ص. 499

بنة الطيب

الشرعية، لا يمكن تحقيق حالة اسمها الحكم الراشد فضلا عن ذلك يؤكد السيد كوفي عنان على ضرورة توفير البيئة الملائمة لذلك وفي مقدمتها توفير قناعة ومشاركة لدى المحكومين يضاف إليها الاندماج الكامل والمستمر لكافة المواطنين في بناء مستقبل مشرق لبلدانهم.¹

وتنبه الباحثة خيرة بن عبد العزيز إلى أن الحكم الراشد ظهر في الدول الغربية كرد فعل عن التدخل المستمر للدولة الرعية في حياة مواطنيها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، بخلاف الدول النامية ومنها الدول العربية التي ظهر فيها الحكم الراشد بفعل فشل الدولة في الاستجابة لاحتياجات مواطنيها، والوفاء بوعودها تجاههم، وبذلك بدا عجز الدولة واضحا في تحقيق السلم والأمن وحماية الممتلكات، فضلا عن ذلك فقد أضحت أنظمة الحكم في هذه الدول توصف بالتسلط والفساد، وكذا حدها من مساحات الحرية والمشاركة، وما يتبعه من تدهور معدلات النمو والقيم والصحة بما يعني فشل السياسات التنموية التي طالبت بها المؤسسات المالية الدولية. وهذا ما أدى إلى طرح فكرة الحكم الراشد للخروج من حالة الفشل التي تعانيها الدول النامية من منطلق أن الحكم الراشد هو محدد أساسي ومدخل جديد لتحقيق التنمية التي تقوم على العدالة في التوزيع والأمن والتعاون ومشاركة الفواعل المجتمعية في اتخاذ قراراتهم، وكذا تحقيق تنمية انسانية تحفظ حقوق الإنسان.²

وبشكل عام فقد طرح مفهوم الحكم الراشد أساسا في سياق البحث عن سبل وآليات تحقيق التنمية. ولذلك فعلاقة الحكم الراشد بالتنمية عرف عدة تحولات فبعدما كان الأمر ينحصر على التركيز على رسم مشاريع التنمية في عقد الخمسينات من القرن السابق اتجه في مرحلته التالية إلى العناية بالبرامج التنموية المتكاملة في أواخر الستينات، ليتم عقبها الانتقال إلى إعادة هيكلة السياسات من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي التي تقدمت بها مؤسسات "بروتن وودز" في أواخر سبعينات وثمانينات القرن المنصرم، ومع بداية التسعينات بدأ الاهتمام بشكل تدريجي بضرورة توفير الشروط السياسية للتنمية مما دعا المؤسسات المانحة إلى اشتراط إعادة تشكيل النظام السياسي للدولة في مقابل موافقتها على منح الدولة مساعدات في شكل قروض وغيرها.³

ومما يبرز العلاقة القوية بين مفهومي الحكم الراشد والتنمية المحلية هو ظهور مصطلح الحكم الراشد المحلي الذي أضفى خلال السنوات الأخيرة من متطلبات نهج التنمية المحلية، وأحد أهم مرتكزات الإصلاح على المستوى المحلي. وجاء في الإعلان الذي تبور عن مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي احتضنته مدينة صوفيا شهر ديسمبر من عام 1996 عن القرارات الآتية:

- إحالة وظيفة الأنشطة العامة الملائمة نحو المستويات المحلية المختلفة طبقا للقانون.

- اللامركزية المالية والموارد الكافية لتنفيذ الأنشطة في النطاق المحلي.

¹ خيرة بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 33.

² المرجع نفسه، ص. 40-41.

³ وحيدة بورغدة، حقوق الإنسان وإشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الإنسانية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008)، ص. 74.

مؤشرات الحكم الراشد وعلاقتها بالتنمية المحلية

- إشراك فعلي للمواطن في صناعة القرار المحلي.

- تهيئة الأحوال التي تقود نحو خصخصة الاقتصاد المحلي.¹

ويعبر مفهوم الحكم الراشد على المستوى المحلي عن فعالية وكفاءة الإدارة المحلية، وكذا نوعية الخدمة العمومية المقدمة، ونجاعة السياسات العامة المحلية وأساليب صناعة القرار، فضلا عن الشفافية والمساءلة وأيضا الخط الذي يمارس به من قبل السلطة على المستوى المحلي. كما أن مفهوم الحكم الراشد يشير إلى الطريقة التي بها يتم تقاسم القوة بين الحكومة والمجتمع على نمطين من العلاقات هما علاقات ذات طابع أفقي بين السلطات المحلية والمجتمع المحلي، وعلاقات رأسية بين المستويات المختلفة وتحديد وظيفة كل مستوى في إطار تنظيم أجهزة الحكم والإدارة في الدولة على أساس اللامركزية.²

خاتمة:

مما سبق يخلص البحث في ختام المداخلة إلى أن علاقة الحكم الراشد بالتنمية المحلية تتسم بدرجة عالية من القوة والترابط إذ لا معنى للحكم الراشد ما لم ينعكس أثره على التنمية المحلية، باعتبار أن التنمية المحلية هو هدف أساسي ومركزي في مفهوم الحكم الراشد. غير أن نجاح العلاقة بين هذين المتغيرين يتوقف على توفير عدد من الشروط والمراكز التي تتأسس بدورها على جملة من الخطط والبرامج والاستراتيجيات والتي ينبغي أن تظهر نتائجها على واقع الناس وظروفهم على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

قائمة المراجع:

- 1 - سامح فوزي، الحكم الرشيد (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2007).
- 2- خيرة بن عبد العزيز، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: أمودج المنطقة العربية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006-2007).
- 3- نبيل البابلي، الحكم الرشيد: الأبعاد والمعايير والمتطلبات (اسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2018).
- 4- رضوان بروسي، الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2008/2009).
- 5- أمين طه حسن أحمد، المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري (جامعة النجاح الوطنية فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2008).
- 6- مياسة أودية، الفعالية الإدارية كآلية لترسيخ الحكم الراشد المحلي (جامعة الوادي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع.16، جوان 2017).

¹ مياسة أودية، مرجع سابق، ص.421.

² المكان نفسه.

بنة الطيب

- 7- مُحمد توفيق صادق، التنمية في دول مجلس التعاون (الكويت: عالم المعرفة، جويلية 1986).
- 8- كمال شريط وسفيان خلوفي، مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة (جامعة تبسة: مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، ع.2، ديسمبر 2018).
- 9- عبد الرزاق بوعيطة وعيسى بوقرة، الحكم المحلي الرشيد ودوره في تحقيق التنمية المحلية- حالة الجزائر (جامعة الجزائر3، مجلة الميادين الاقتصادية، م.1، ع.1، 2018).
- 10- فاطمة أقوم، مؤشرات قياس الحكم الراشد حالة الجزائر (مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 11، ماي 2018).
- 11- لخضر راجحي وعبد المجيد بن يكن، الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر (جامعة الوادي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع.17، جانفي 2018).
- 12- وحيدة بورغدة، حقوق الإنسان وإشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الإنسانية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008).
- 13- هادية بن محدي، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، دكتوراه الطور الثالث في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة 1، 2021/2020.